مصادر الفعل الثلاثي في القراءات القرآنية
(في الربع الأخير من القرآن الكريم)

د. يوسف دفع الله أحمد (★)

مقدمة

الحمد لله حمداً يوافي نعمه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد.

فإنّ الله اصطفى العربية لغة للقرآن من بين سائر اللغات، ويظهر ذلك فيما تتمتع به من اشتقاقات وصيغ صرفية لا توجد في غيرها من اللغات. وهذا ما أقّر به الآخرون مما يؤكد خصوصيتها التي تناسب قدسية النص القرآني، وتؤكد على علو منزلته وقدر فصاحته، التي تحدى المولى عَزّ وجلّ بها العرب أن يأتوا بمثله.

وانطلاقاً من قيمة هذا الثراء اللفظي المتمثل في هذه الاشتقاقات المتعددة، وما لها من دلالة في فهم هذه النصوص، رأى الباحث أن يتحدث عن قضية شغلت النحاة والصرفيين وهي مصادر الفعل الثلاثي أسماعية هي أم قياسية؟ واخترت لها دراسة تطبيقية في القراءات القرآنية في الربع الأخير من القرآن الكريم، وذلك لما يأتي:

1- كون القراءات القرآنية أعلى النصوص النثرية فصاحة، ولاسيما ما تواتر منها.

2- أنّ القراءة سنة متبعة أخذت متواترة متصلة السند إلى الرسول (ﷺ)؛ مما يتحقق معه الوثوق بصحة النص، وأمن التحريف قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1]

3- أنّ وجوه القراءات وتعددها، وما لها من حكمة تيسيراً للنطق، وإثراءً للمعاني، يدعم مذهب القائلين بمرونة اللغة، وتعدد وجوه الكلام فيها. وغيرها من أمور أخرى.

وكان منهج الباحث في البحث أن أذكر الآية ووجوه قراءتها مسندة لقرائها أو رواتها، محالة لمصادرها، ثم أذكر مذاهب النحاة في مصادرها سماعاً كان أم قياساً،

(★) أستاذ مشارك ورئيس قسم النحو والصرف بالجامعة .

([1]) سورة الحجر الآية (9).

ومن بعد أذكر ما توصلت إليه من خلال وجوه القراءة.

ثم عملت إحصاء لكل مبحث بما خُلصت إليه الدراسة، مبيناً من خلاله وجه القراءة أو القراءات الواردة أَوَافَقَ شيءٌ منها قياس المصدر، أم وافَقَتْه جميعها، أم خالفت جميعها لقياس مصدر الفعل المذكور.

وحسبي فيما بذلتُ من جهد المقل، أن يكون ذلك معالجة لهذه القضية مظهراً أهمية التطبيق في القراءات القرآنية، وما تحققه من أحكام يطمئن لها الدارس لقواعد النحو العربي؛ إيماناً بكون النص القرآني أعلى النصوص فصاحة وأوثقها وأبعدها من التحريف.

المبحث الأول
مصادر الفعل الثلاثي المتعدّي

مما اختلف فيه قياسية مصدر الثلاثي فاضطربت آراء النحويين والصرفيين في هذه المسألة مما جعل ابن مالك يقول: ((مصادر الثلاثي مقيسة وغير مقيسة))[1].
لذلك اختار أحد المحدثين قياسية مصدر الثلاثي معتمداً على قول سيبويه:
((والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك، وذلك نحو: النُّفُور والشُّبُوب والشبّ [2]، لغلبة القاعدة في أبنية الثلاثي المجرد)) [3]. ويلاحظ أنّه أتى مصدر نفر: نفور، وشبّ: شُبوب على فُعُول وهو قياس(فَعَل) اللازم، ثم أتى به على (شبّ) أي فَعْل، وهو قياس (فَعَل) مما يرجح السماع في مصدر هذا الفعل.

ويبدو أنّ الاختلاف في قياسية مصدر الثلاثي قد ساعد في الانصراف عن التعليل والتفسير عدا بعض التفسيرات العارضة في كتاب سيبويه، نحو قوله: ((ومِمّا جاء من المتعدِّي على فُعُول، لِزمَه لُزُوماً، شَبّهوه بجلس جُلُوساً؛ لأنّ بناء الفعل واحد))[4].

ويُشير ابن قتيبة إلى اختلاف المصادر عن الصدر الواحد وما لكلِّ واحد منها من دلالة تختلف عن الآخر بقوله: ((باب المصادر المختلفة عن الصدر الواحد نحو: وجب القلبُ وجيباً، ووجَبَتِ الشمسُ وُجوباً، ووجبَ البيعُ جيبة)).[5]

ويقصر ابن القطاع مصادر الثلاثي على السماع، وذلك قوله: ((وما كان على فَعِل فإنّه على يَفْعَل، وليس لمصادر المضعف ولا الثلاثي كُلّه قياس يحتمل عليه، وإنّما ينتهي فيه إلى السماع والاستحسان وقد قال الفراء: ((كلُّ ما كان مُتعَدِّياً من الأفعال الثلاثية فإنّ الفَعْل والفُعُول جائزات في مصدره))[6].

ويوضح الصَيْمَرِي علة عدم مجيء مصادر الأفعال الثلاثية على قياس مستمر بقوله: ((واعلم أنّ مصادر الأفعال الثلاثية كثيرة الاختلاف لا تكاد تجيء على

---

(1) جمال الدين عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، ط 1 1990م، 471/3.
(2) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3 1983م، 12/4.
(3) حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير عمان، ط1 2006م، ص 177.
(4) سيبويه، الكتاب، 605/4.
(5) عبد الله بن مسلم، بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر، ط 4، 1963م، ص 257.
(6) أبو القاسم علي بن جعفر السَّعْدي ابن القطّاع، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط 1 1983م، ص 10. وانظر السيوطي، المزهر، طبعة حلب، 95/2.

قياس مستمر، وذلك لكثرة الثلاثي في نفسه، فكلما كثر الشيء في نفسه كثر التصرف فيه))[1].

ثم بيّن الأصل في مصادر الأفعال الثلاثية بقوله: ((والأصل في مصادر الأفعال الثلاثية (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، والدليل على ذلك أنّك إذا أردت المرّة الواحدة من جميع ذلك جاء على فَعْلة، كقولك: جلس جَلْسة، وكتب كتْبة، وضربَ ضَرْبة، وقام قَومْة، ونام نَوْمَة. وفَعْل يكون جمع فَعْلة نحو: تَمْرَة وتَمْرٍ فالفَعْل من الفَعْلة بمنزلة التّمْر من التمرة فاعرفه إنْ شاء الله)) [2]. ويتضح مما سبق اضطراب آرائهم في القول بقياسية مصادر الثلاثي، وقصرها على السماع؛ لذلك سأحاول أنْ أعالج هذه المسألة في ضوء القراءات القرآنية الواردة في مصادر الفعل الثلاثي.

ومهما يكن من أمر لهذه المسألة فإن أقوالهم تكاد تجمع على غلبة إتيان هذه المصادر على صيغ مشهورة، منها:

1- فَعْل(بفتح فسكون): قال ابن مالك: ((فمن المقيسة (فَعْل) لفَعَل المتعدي كأكل أَكْلاً، وجمع جَمْعَاً، وبَذَل بذْلا، ومنع منعاً، وقَبَض قَبضْاً وبَسَط بَسْطاَ. ولفَعِل مُقيّداً بدلالته على عمل بالفم، كلَقِم لَقْما، ولسِب لسْباً، وسَرِط سَرْطاً، وزرِد زرْداً، ولهِمَ لهْمَاً ، ولثِم لثْماً، وبَلِع بلْعاً، وقَضِم قَضْمَاً، وخَضِم خضْمَاً وعَضّ عَضّاً، ومَصّ مَصّاً، وسَفّ سَفّاً[3].

وقال ابن هشام: ((أمّا ما كان على فَعَل يَفْعِل، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المستقبل متعدِّياً كان فمصدره اللازم(فَعْل) بإسكان العين نحو: ضَرَبَ يَضْرب ضرْباً- ووزَن يَزن وزْناً فهذا هو اللازم له... وما كان على فَعَل يَفْعُل بضم العين في المستقبل فمصدره أيضاً اللازم له فَعْل نحو قَتَل: يَقْتُل قَتْلاً.. وما كان على فَعِل بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل متعّدياً فمصدره اللازم له فَعْل أيضاً بإسكان العين قالوا: حَمِد يَحْمَدُ حَمْداً)) [4]، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

فَعْل قياس مصدر المعدّي من ذي ثلاثة كردّ ردّا

قال ابن الناظم: ((أبنية مصادر الفعل الثلاثي كثيرة، وإنّما ذكر منها في هذا المختصر الأهم. فمنها فَعْل وهو مقيسٌ في مصدر الفعل الثلاثي المتعدّي، نحو: رَدّ

([1])أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمري تبصره المبتدي وتذكرة المنتهي، تحقيق د. يحيى مراد، دار الحديث القاهرة، 2005م، ص 473.

([2]) الصّيمري، تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي، ص474-475.

([3]) ابن مالك، شرح التسهيل، 471/3.

([4]) ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق علي محسن عيسى، عالم الكتب، ط2 1986م، ص428.

الشيء ردّاً، وأكل اللحْم أكْلاً، وقتَله قتْلاً ولَثِمه لَثْماً، وفهِمه فَهْماً[1].

ومما جاء من مصادر الثلاثي في القراءات القرآنية في الربع الأخير من القرآن الكريم من (فَعَل وفَعِل) متعديين على (فَعْل) ـ وهذا ما ذكروا أنّه القياس كما في قول ابن مالك المذكور أعلاه ـ ما يأتي:

قال تعالى: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡئٗا وَأَقۡوَمُ قِيلٗا ﴾ [2]. قرأ الجمهور وَطْأً بفتح الواو، وبسكون الطاء مقصورة، واختار هذه القراءة أبوحاتم، وقرأ أبو العالية وابن أبي إسحاق ومجاهد وأبو عمرو وابن عامر وحميد وابن محيصن والمغيرة وأبوحَيْوة بكسر الواو وفتح الطاء ممدودة، واختار هذه القراءة أبو عبيد. فالمعنى على القراءة الأولى أنّ الصلاة في ناشئة الليل أثقل على المصلي من صلاة النهار؛ لأنّ الليل للنوم...والمعنى على القراءة الثانية أنّها أشدُّ مواطأة أي: موافقة من قولهم: واطأت فلاناً على كذا مواطأة ووطاء، إذا وفقت عليه) [3].

ويلاحظ أنّ الآية قرئت بوجهين، وهما مصدران: أحدهما: (وَطْأ) أي فَعْل، وهو قياس مصدر فَعَل، والثاني: "وِطَاء" ممدوداً على فِعَال، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

لفاعَل الفِعال والمُفاعلة وغير ذا السّماع عادله

والفعل هُنا رباعي يفيد المشاركة.

وهذا ما يُبيّن اختلاف بناء المصدر، لاختلاف دلالة فِعْلِه، فقراءة (فَعْل) أفادت أنّ قراءة الليل أثقل على المصلى منها في النهار، والقراءة الثانية (فِعال) أي وطاء مصدر(فَاعَل) الذي يفيد المفاعلة بما ينعقد من أنّها وقت فراغ الذهن من كل ما يشغل العبد من الاتصال بربه، فتكون الموأطاة والموافقة بما يفيد كمال اتصال حواس العبد ببارئها، والله أعلم.

([1]) ابن الناظم بدر الدين عبد الله بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص 434.

([2]) سورة المزمل، الآية (6).

([3]) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير، وثق أصوله وعلّق عليه سعيد محمد اللحام، دار الفكر – بيروت-لبنان ط 1 1412هـ، ج5، ص444.

عن ابن عباس رضي الله عنه: "وطاء" قال يواطئ السمع القلب، وعن يونس أشدُّ وطاء قال: ملاءمة وموافقة من ذلك[1]. وهذا ما جعل الدكتور فاضل السامرائي- من المحدثين- يذهب إلى أنّ تداخل المصادر وتعددها يعود إلى سببين هُما: اختلاف لغات العرب، واختلاف المعنى[2].

أمّا الدكتور عبد الصبور شاهين، فقد رأى عدم قياسية مصدر الثلاثي، حتى ما كان منها كثير الوقوع "وكل أوزانه سماعية في الحقيقية"[3].

وأرى أنّ ما ذهب إليه عبد الصبور شاهين أقرب للصواب، وذلك أنّ القول بالقياس ربما أدّى إلى المِسَاس ببعض القراءات القرآنية، ونعتوا أصحابها بالجهل وعدم الدراية، وفي القول بالسماع سلامة وأمان. لاسيما وقد ظهر تداخل اللغات وحاجة المعنى إلى هذا التعدد الذي تظهره القراءات الواردة في مصادر الأفعال.

ومنه مجيء اسم المرة كما في قوله ﷺ: ((الشفاءُ في ثلاث: شَرْبة عسل، وشَرْطةِ محجم، وكَيةِ نار، وأنهى أُمّتي عن الكي)) [4]. فاسم المرة (شَرْبة) أتى من الفعل الثلاثي (فَعِل) المتعدي على فَعْلة وهذا ما عَدّه النحاة قياساً، وهذا ما عللوا به أصل مصادر الأفعال الثلاثية، أنّ المرّة الواحدة من جميعها تجيء على فَعْلة نحو جَلسَة، كَتْبة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ [5]. قراءة نافع وعاصم وحمزة "شُرْب" بضم الشين، وقرأ الباقون بفتحها، لغتان جيّدتان، تقول العربُ شَرِبتُ شُرْباً وشَرْباً وشِرْبا وشُرُباً بضمتين. قال أبو زيد سمعت العرب تقول بضم الشين وفتحها وكسرها، والفتح هو المصدر الصحيح، لأنّ كلَّ مصدر من ذوات الثلاثة فأصله(فَعْل)، ألا ترى أنّك تردّه إلى المرّة الواحدة، فتقول فَعْلة نحو شَرْبة، وبالضم الاسم، وقيل إنّ المفتوح والمضموم مصدران، فالشَّرب كالأكل، والشُرْب كالذُّكْر، والشِرْب بالكسر كالحطّن المطحون، والهِيم الإبل التي لا تروى لداءٍ يُصيبها)) [6].

([1]) انظر محمد أحمد الشامي، دراسات في القراءات القرآنية موازنة بين روايتي الدوري وحفص، دراسة نحوية، صرفية، لغوية- مطابع السودان للعملة المحدودة 2009م، ص 93- 94.

([2]) فاضل السامرائيّ، معاني الأبنية، ص18-19، نقلاً عن حسن عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، مصدر سابق، ص178.

([3]) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص109، نقلاً عن ظاهرة الشذوذ، ص178.

([4]) أبو عبيد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار السلام للنشر والتوزيع- الرياض، ط 1417هـ، كتاب الطب، رقم الحديث 1962.

([5]) سورة الواقعة، الآية (55).

([6]) أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ط3 1967م، ج17، ص214-215.

وحدّث الكسائي عن رجل من بني أمَيّة يُقال له: يحيى بن سعد الأموي، قال: ابن جُريج يقرأ (شَرْب الهِيْم) بالفتح، قال: فذكرت ذلك لجعفر بن محمد، قال فقال: أو ليست كذلك؟ أمّا بلغك أنّ رسول الله ﷺ بعث بُديل بن ورقاء الخزاعي إلى مِنًى، فقال: إنّها أيام أكل وشَرْب وبِعال [1].

ونقل المبرد مصدرية شراب، واختار كونه اسماً في قوله: ((ويكون على فَعَال نحو: ذهبت ذهاباً وخفيت خفاءً وشربتُ شراباً يقول بعضهم هو مصدر، وأمّا أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب، وهذا لا خلاف فيه، وإنّما تزعم طائفة أنّه يكون للمصدر)) [2].

ويلاحظ أنّ القرطبي اختار الفتح أي شَرْب، ويبدو أنّه تأثر بقياس النحاة، وذلك أنّ مصدر فَعِل المعتدي هو فَعْل، وإنْ كان السماع كما ذكره أبو زيد وحكاه الكسائي عن العرب بالفتح والكسر والضم(شَرْب، شِرْب، شُرْب) لكنه نقل جواز فَعْل، وفُعْل وفاقاً للقراءتين، وهذا أسلم من تفضيل قراءة على أخرى.

وقد جاء مصدر فَعِل على غير(فَعْل) كما ذكره ابن هشام: ((وقد جاء على غير ذلك، قالوا: عَمِل عَمَلاً، وشَرِب يَشْرَبُ شُرْباً، ورَحِمَ يرحم رَحْمَة)) [3].

ومنه قوله تعالى: ﴿ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا ﴾ [4]. قرأ الجمهور "نَّصُوحاً" بفتح بفتح النون على الوصف للتوبة، أي توبة بالغة في النّصح، وقرأ الحسن وخارجة وأبوبكر عن عاصم بضمه)[5].

وأوضح مكي بن أبي طالب حُجّة القراءتين بقوله: ((وحُجّة من ضَمّ أنّه جعله مصدراً أتى على (فُعول)، وهو قليل، كما أتى مصدره أيضاً على(فعالة)، قالوا نصح نِصاحاً، فهذا نادر، كذلك فَعول فيه نادر، وأنكره الأخفش، وقد قالوا ذهب ذُهُوباً، ومضى مُضيّاً، والتوبة على هذا موصوفة بالمصدر، كما قالوا: رجلٌ عَدْل ورضى وحُجّة من قرأ بالفتح أنّه المصدر المعروف المُسْتعمل في مصدر نصح، وهو الاختيار؛ لأنّ الجماعة عليه، وحكى الأخفش نصحته بمعنى صدقته، وقالوا: توبة

([1])حكى الكسائي أنّها لغات، الفراء، معاني القرآن 127/3. الكسائي، معاني القرآن، ص 241 وانظر الأخفش، معاني القرآن 128/3، (شَرب) إلى ابن جريج، وفي الطبري 195/37، إلى بعض قُرّاء مكة والبصرة والشام. وفي السبعة 623 إلى ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي، وفي الأخفش معاني القرآن 702/3.

([2]) المبرد ، المقتضب ج2 / ص 124.

([3]) شرح جمل الزجاجي، ص428.

([4]) سورة التحريم، الآية (8).

([5]) الشوكاني، فتح القدير 356/5 ونقل المحقق(رواية خارجة هي عن نافع، وروى حفص عن عاصم وغير خارجة عن نافع كقراءة الباقين.

نصوحاً، أي صادقاً[1].

فيصبح مثل "شكر" تقول نصحته، ونصحت له، كما تقول شكرته وشكرت له. وفُعُول قياس فَعَل اللازم ك "قعد قُعُوداً، وجلس جُلُوساً، إلا أنّ جمهور القُراء على فَعُول بالفتح، وهي خلاف قياس مصدر هذا الفعل، مما يُشير إلى أولوية القول بالسماع في مصادر الأفعال الثلاثية. وكذلك إجازة فعالة في مصدر هذا الفعل، يشير إلى تعدد لغات ووجوه مصادر هذه الأفعال. وما لها من دلالات في النص القرآني.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ﴾

قال الرّعيني: (قرأ حفص وحمزة والكسائي(سَدّاً) في الموضعين بفتح السين، وضمّها الباقون فيهما)) [2].

وجاء ذلك في كلام العرب، قال أبو العباس عن ابن الأعرابي: عَسَرتْ حاجتُك تَعْسُرُ عُسْراً، وعسرت الناقة بذنبها عند اللقاح تَعْسِرُ عَسْراً، وكذلك عسِرت يده، إذا رفعها بضرب، وعَسَرتُ غريمي أعْسُره وأعْسِره عَسْراً إذا ألحت عليه، وأمْرٌ عسِيرٌ وعَسِرٌ)) [3].

ويلاحظ أنّ مصدر (عسر) جاء على عُسْراً، وعَسْراً موافقاً للآية في وجهي قراءتها: (سُدّاً) سَدّا فجاءت القراءة في أحد وجهيها على فَعْل، وهو قياس مصدر فَعَل المتعدّي وهي قراءة الكوفيين، وقراءة الباقين جاءت على فُعْل، خلافاً لقياس مصدر هذا الفعل عند النحاة، إلا أنّ مجيء المصدر بهذين الوجهين له دلالة خاصة في كليهما؛ وهذا ما أشار إليه النحاس في نقله: قال عكرمة: كُلّ ما كان من صُنْع الله عَزّ وجلّ، فهو سُدّ بالضم، وما كان من صنعة ابن آدم سَدّ بالفتح، وقال أبو عمرو بن العلاء: هو الحاجز بينك وبين الشيء، والسُّد بالضم ما كان من غشاوة في العين. أمّا ابن أبي إسحاق فقال السُّد بالفتح ما لم تره عيناك، والسُّد بالضم ما رأته عيناك))(4).

ومنه قال تعالى: ﴿ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ﴾ [5] قرأ حمزة والكسائي بضم

([1]) مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص326.

([2])أبو عبد الله محمد بن شُريح الرّعيني الأندلسي، الكافي في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1432هـ-2000م، ص188.

([3])أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط4، 1400هـ-1980م، 431.

([4]) النحاس، إعراب القرآن 293/2.

([5]) سورة الفتح، الآية (11).

الضاد، والباقون بفتحها[1] قال الفراء: ((ضَمّ يحيى بن وثّاب وحده الضاد، ونصبها عاصم وأهل المدينة والحسن ضَّراً)) [2].

قال المبرد: ((فإن العرب تقول: ضاره يضيره ضَيْره، ولا ضَيْرَ عليه، وضَرّه يَضُرُّه، ولا ضَرَّ عليه، ولا ضُرّ عليه، ويُقال أصابه ضَرٌّ بمعنى، والضُّرُ مصدر، والضّر اسم، وقد يكون الضُّر من المرض والضَّر عاماً، وهذا معنى حسن)) [3].

واختيار المبرد لقراءة الضم مصدراً، يعبر عن مخالفة الأصل عندهم في قياس مصدر هذا الفعل، إذ قياسه أن يأتي على فَعْل أي على قراءة الفتح التي عَدّها اسماً.

ونَقل مكي بن أبي طالب أنّهما لغتان، وعلل لكل منهما بقوله: ((وحُجّة من قرأ بالضّم أنّه جعله من سوء الحال، كما قال: ﴿ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ﴾ [4] أي من سوء، فالمعنى إنْ أراد بكم سوء حال أو حُسْن حال. وحُجّة من قرأ بالفتح أنّه حمله على الضّر الذي هو خلاف النفع، ودَلّ على أنّه المراد ما أتى بعده من نقيضه، وهو قوله نفعاً، فالنفع نقيض الضّر بالفتح، وقيل: هما لغتان كالضّعف والضُّعف، والفَقر والفُقْر)) [5].

ومنه قوله: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ [6] قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائيّ بضم الكاف في الحرفين، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بنصب الكاف في الحرفين)) [7].

قال الأزهري: ((وقال بعض أصحابنا نختار ما عليه أهل الحجاز أنّ جميع ما في

([1]) أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، كتاب التيسير في القراءات السبع عني بتصحيحه أو توبرتزل، اعتمد في أصلها على الطبعة التي نشرتها جمعية المستشرقين الألمانية 1930م، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1 1416هـ، ص163.

([2]) الفراء، معاني القرآن 65/3.

([3]) المبرد ، الكامل، ص255.

([4]) سورة الأنبياء ، الآية (84).

([5]) مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها، ص281.

([6])سورة الاحقاف، الآية (15).

([7])ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، ص596.

القرآن بالفتح، إلاّ الذي في البقرة خاصة، فإنّ القُرّاء أجمعوا عليه.
قال أحمد بن يحيى: ولا أعلم بين الأحرف التي ضمّها هؤلاء، وبين التي فتحوها فرقاً في العربية، ولا في سُنّة تُتّبع، ولا أرى أنّ النّاس اتّفقوا على الحرف الذي في سورة البقرة خاصة إلاّ أنّه اسم، وبقية القُرآن مصادر)) [1].
وقال الزجّاج وكل ما في كتاب الله عَزّ وجلّ من الكُرْه فالفتح فيه جائز إلاّ في هذا الحرف الذي في هذه الآية، فإنّ أبا عبيدة ذكر أنّ القُرّاء مجمعون على ضمه))[2]. قال الكسائي: ((وهما لغتان مثل الضُّعف والضَّعف، والشُّهد والشَهد، وقال أيضاً الكُره بالضم ما حمل الإنسان على نفسه، وبالفتح ما حمله على غيره أي قهراً أو غصباً [3].
ووافق الكسائيء أبو منصور الأزهري فقال: ((هما لغتان جيّدتان)) [4].
ويلاحظ مما تقدّم أنّ قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو "كَرْهاً" على فَعْل، وافقت قياس مصدر(فعِل) المتعدّي، وقراءة الباقين هي دليل الجواز على مجيئه خلاف ذلك أي على فُعْل، مما يؤيد مذهب القائلين بعدم قياسية مصادر الأفعال الثلاثية.

ومنه﴿ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ ﴾ [5]. قرأ الكسائي: ((خاتمه، بألف بعد الخاء، والباقون بكسر الخاء، وألف بعد التاء). [6]
قال أبو منصور: ((المعنى في الخِتام الخَاتَم واحد، معناهما آخره، أي يجد شاربه منه ريح المسك حيث ينزع الإناء من فيه... وليس بين الخاتَم والخِتام فرق، غير أنّ الخاتم اسمٌ، والخِتام مصدر)) [7].
وفي اللسان: خَتَمه يَخْتمه خَتْماً وخِتاماً، تُفتح وتكسر لغتان، والخَتْم والخاتِم والخاتَم... وقال سيبويه الذين قالوا خواتيم إنّما جعلوه تكسير فاعل، وإنْ لم يكن في كلامهم[8].
ويلاحظ أنّ (ختم) أتى لازماً بدليل تعدِّيه بحرف الجرّ على، مع أنّه أصله متعدّ؛ بدليل أنّك تقول: ختم فلانٌ الحديث، وربما ضُمِّن معنى فعل لازم، والله أعلم. وقياس مصدر

([1]) ابن منظور، لسان العرب(كره) 57/13
([2]) المصدر السابق، (كره) 57/13.
([3]) علي بن حمزة الكسائيّ، معاني القرآن، أعاد بناءه وقدّم له د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر- القاهرة، 1988م، ص232.
([4]) أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد، كتاب معاني القرآن، تحقيق ودراسة د. عيد مصطفى درويش، د. عوض بن حمد القوزي، دار المعارف- مصر 1993م، ص 79.
([5]) سورة المطففين، الآية (26)
([6]) الدّاني، التيسير في القراءات السبع، ص 179.
([7]) أبو منصور الأزهري، معاني القرآن، ص 131.
([8]) ابن منظور، لسان العرب، (ختم) 19/5.

فَعَل المتعدّي فَعْل وقياس اللازم منه فُعُول، وعلى أيّ من القراءتين، قراءة الكسائي(خاتَم)، وقراءة الباقين (خِتام)، وهي التي ذكر أبو منصور الأزهري أنّها مصدر الفعل. وهذا خلاف مصدره إذا كان متعدّياً، إذ قياس المتعدي منه "فعْل" ختْم، ولا على قياس اللازم منه فُعُول، مما يرجح السماع في مصدر هذا الفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فِي شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴾ [1]، و(شُغُلٍ) و(شُغْلٍ) لغات قُرئ بهما مثل الرُّعُب، والرُّعْب، والسُّحُت والسُّحْت)) [2] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (في (شُغْلٍ) ساكنة الغين، وروى أبو زيد وعلي بن نصر عن أبي عمرو شُغْلٍ، وشُغُلٍ))[3] وشُغُلٍ)) [3] فاختلف النقل عن أبي عمرو، وفيه ما يُشير إلى عدم قياسية مصدر الثلاثي.

وفي اللسان: شَغَل: الشَّغْل الشَّغَل والشُّغْل والشُّغُل كُلُّه واحد... وقد شَغَله يشغَلُه شَغْلاً وشُغْلا، الأخيرة عن سيبويه وأشغله واشْتَغَل به، وشُغِل به، وأنا شاغل له قال: لا يُقال أشْغَلْته؛ لأنّها لغة رديئة[4].

ومنه ما جاء في الحديث: ((إنّ في الصلاة شُغْلاً)) [5]. واختاره المبرد ((وأما ((وأما ما كان مضموم الأول فنحو الشُّغْل تقول شغلته شُغْلاً)) [6].

فجاء مصدر(شَغَل) على شَغْل وشُغُل في القراءتين، ووافقت رواية الحديث قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وقياس مصدر هذا الفعل عند النحاة فَعْل أي شَغْل، فلم تأت لكلتا القراءتين أو رواية الحديث على قياسهم المذكور، وهذا ما ذكره ابن منظور في لغات هذا الاسم في قوله شَغَل الشّغْل، مما يؤيده مذهب القائلين بعدم قياسية مصادر الأفعال الثلاثية.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴾ [7]. قرأ الجمهور "وَالْوَتْر" بفتح الواو، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بكسرها، وهي قراءة ابن مسعود وأصحابه، وهما لغتان،

([1]) سورة يس، الآية(55).
([2]) القرطبي الجامع لأحكام القرآن، 110/17، 44/15.
([3]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص541.
([4]) ابن منظور، لسان العرب، (شغل) 99/8.
([5]) صحيح البخاري، باب ما يُنهي من الكلام في الصلاة، رقم الحديث 1199، وباب لا يرد السلام في الصلاة، رقم الحديث 1216، كتاب مناقب الأنصار، رقم الحديث 793، ص235.
([6]) المبرد، الكامل 123/3.
([7]) سورة الفجر، الآية (3).

والفتح لغة قريش وأهل الحجاز، والكسر لغة تميم... وحكى يونس عن ابن كثير أنّه قرأ بفتح الواو وكسرها، فيحتمل أن تكون لغة ثالثة، ويحتمل أنّه نقل كسرة الراء إلى التاء إجراءً للوصل مجرى الوقف[1].

وفي اللسان: ((إنّ الله وِتْرٌ يحب الوترَ فأوتروا يا أهل القرآن... وقد وتَرْته وَتراً وترِه... ووتَرتُ الرجل أفزعته))[2]. حيث جاء مصدر (وتَرَ) وهو فَعَل المتعدي على فعْل وهو قياسه عند القائلين من النحاة، أي: وتْر، وهي قراءة الجهور، ولغة قريش، وعلى فعل وِتْر وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف على لغة تميم. فثبوت القراءتين ومجيئهما على لغتين من أفصح لغات العرب دليل على جواز تعدد مصادر الأفعال الثلاثية، ودلالة على تداخل اللغات وتعدد المعاني.

ومنه قوله تعالى :﴿ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ﴾[3]. وأما الوقود الحطب، والوُقود الفعل، وهو الاتقاد(4)، قرأ الحسن ومجاهد وقُودها بضم الواو، أي ذو وُقودها[5].

وقال المبرد: ((وجاء مصادر على فَعول مفتوحة الأوائل؛ وذلك قولك: توضأ وَضوءاً حَسَناً، وتَطَهّرت طَهوراً وأولعت به وَلوعاً، ووقدتُ النار وَقوداً ... على أنّ الضم في الوُقود أكثر إذا كان مصدراً وأحسن))[6].

ويلاحظ مما تقدم أنّ الأخفش فرّق بينهما فجعل الوَقود بالفتح الاسم، وبالضم الفعل، وأجاز المبرد المصدرية فيما جاء على فعول بالفتح نحو وَقود، لكنه استدرك وقال إنَّ الأكثر في المصدر الفهم، فيكون موافقاً للأخفش في هذا. وأوردت سابقاً أنّ قياس مصدر فَعَل متعدياً أو لازماً أن يأتي على فَعْل كما أشار إليه ابن مالك في قوله:

فَعْل قياس مصدر المعدّي من ذي ثلاثة كردّ ردّاً

واختار الفراء مذهب الأخفش، وأجاز ما ذهب إليه ابن مالك بعدُ وذلك قوله:

((كلّ ما كان متعدّياً من الأفعال الثلاثية، فإنّ الفعْل والفُعُول جائزان في مصادره))[7].

مصادره))[7].

([1]) الشوكاني ، فتح القدير 614/5، قال اللحياني: أهل الحجاز يفتحون فيقولون: وَتر، وتميم وأهل نجد يكسرون ويقولون: وِتر لسان العرب (وتر).

([2]) لسان العرب (وتر).

([3]) سورة البروج، الآية (5).

([4]) الأخفش، معاني القرآن 737/2.

([5]) أبو الفضل شهاب الدين السيد محمد الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، تحقيق محمود شكري الألوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 57/27.

([6]) المبرد ،المقتضب 126/3.

([7]) انظر ابن القطاع، كتاب الأفعال، ص10.

واختار الفراء مذهب الأخفش فأجاز مجيء كل فعل متعدٍّ على فعْل وفُعُول، وذلك قوله: ((كل ما كان متعدّياً من الأفعال الثلاثية فإنّ الفعْل، والفُعُول جائزان في مصادره)) [1]. وذكر أحد المحدثين أنّ الصبان بيّن رأي الفراء بصورة أوضح بالنسبة إلى رأي سيبويه والأخفش حين تعقّب الأشموني في قوله: ((والمراد بالقياس هُنا أنّه إنْ ورد شيءٌ، ولم يُعْلم كيف تكلموا بمصدره، فإنّك تقيسه على هذا؛ لا أنّك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش))[2].

وقال الصبان: ((وذهب الفراء إلى أنّه يجوز القياس، وإنْ سُمع غيره، وتأثر الزمخشري بالفراء فقال بقياسهما))[3].

وقال ابن يعيش: ((فجميع مصادر الثلاثي اثنان وسبعون مصدراً، وجميع أبنيتها اثنان وثلاثون بناءً على ما ذُكر، والأصل منها فيما كان متعدِّياً فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: ضَرْب وقَتْل، وعليه مدار الباب، وما عداه ليس بأصل لاختلافه، وطريقه أن يُحفظ حفظاً؛ إنّما قلنا ذلك لكثرة فَعْل في الثلاثي واطراده فيما كان متعدّياً منه، والذي يدل على ذلك أنّك إذا أردت المرّة الواحدة، فإنّما ترجع إلى فَعْلة على أيِّ بناءٍ كان الثلاثي، وذلك قولك: ذهبتُ ذَهاباً، ثم تقول: ذهبتُ ذَهْبة واحدة، والأصل في غير المتعدّي فُعُول وفَعَال نحو قعد قُعُوداً، وخرج خُرُوجاً، وثبت ثباتاً ونبت نباتاً، وما عداهما فليس بأصل بل يحفظ)) [4]. ويلاحظ في مصدر (وقَد) أنّ الأخفش ذكر أنّه فُعُول، والمبرد أجاز فيه فَعُول وفُعُول، ووصف فُعُول بأنّه أكثر وأحسن، وأجاز الفراء في كل مصادر الأفعال الثلاثية الفَعْل والفُعُول، وعلى رأي هؤلاء يكون مصدر "وقد" موافقاً للقياس.

وخالف في ذلك ابن يعيش وابن مالك، حيث ذكر أنّ مصدر فَعَل المتعدِّي قياسه فَعْل؛ لكثرة فَعْل واطراده فيما كان متعدِّياً، ودليله أنّك إذا أردت المرة الواحدة فإنّك ترجع إلى فَعْلة؛ وأرى أنّ قولهما أولى لقوة حجّتهما.

ومن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [5] قرأ أبو عمرو وابن

([1]) المصدر السابق، ص 10.
([2]) أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، مذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى للرعاية والفنون، القاهرة 1964م، ص380.
([3]) شرح الأشموني 192/2.
([4]) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت 47/6.
([5]) سورة الحج، الآية (40).

كثير والكوفيون وابن عامر (دَفْعُ)، والحسن وأبو جعفر ونافع بالألف(دفاع) [1]. فأتى مصدر فَعَل المتعدي في القراءة الأولى على (فَعْل) وهو مذهب القائلين بالقياس، وفي القراءة الثانية على فِعال، وهذا مخالف لقياسهم. وهذه القراءة، والأظهر أنّها مصدر دافع مما يوضح أنّ الاختلاف في بنية هذه المصادر، ناتج عن اختلاف في أبنية أفعالها، وما تفيده صيغ هذه الزوائد من معان.

مصدر فَعِل المتعدي: قياسه فَعْل ك ـ(فَهِم فهْماً) وجاء منه قوله تعالى: (فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ)(2)، قال الكسائي: تقول: وقع القومُ في صَعود، وهَبوط وحَدور مفتوحات الأوائل، وكذلك السَّحور سحور الصائم، والفَطور على مثال فَعَول، قل الله تعالى: ﴿ سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا ﴾ [3]. وكذلك الركوب[4]. قال الأخفش: ((أي منها ما يركبون؛ لأنّك تقول هذه دابةٌ رَكوبٌ. والرَّكوب هو فعلهم))[5]. ووافق القرطبي قول الأخفش فذكر أنّ أنّ قراءة العامة بفتح الراء أي مركوبهم، كما يُقال: ناقة حَلوب، أي محلوب، وقرأ الأعمش والحسن وابن السُّميفع فمنها رُكُوبُهم)) بضم الراء على المصدر، وروي عن عائشة أنّها قرأت ((فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ)) وكذا في مُصحفها[6].

وقياس مصدر فَعِل المتعدِّي (فَعْل) كما ذكر الفراء وابن مالك فيكون مخالفاً للقياس، إلاّ أنّ الفراء أجاز مجيئه على فُعُول، وعلى هذا لا يكون خارجاً عن قياس مصدره.

ويلاحظ أنّ مصادر الفعل المتعدّي في أبنية القراءات القرآنية في الربع الأخير من القرآن الكريم جاءت في المواضع الآتية:

---

(1) انظر الأخفش، معاني القرآن، 637/2. وأبا حيان البحر المحيط 373/6.
(2) سورة يس، الآية (72).
(3) سورة المدثر، الآية (17).
(4) الكسائي معاني القرآن، ص218.
(5) الأخفش، معاني القرآن 667/3.
(6) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، 15/55-56.

الرقم	الفعل	القراءات الواردة	موافقتها أو مخالفتها للقياس
1	وَطَأَ	وَطْأ، وِطاء	وافقت الأولى لقياسه، والثانية مصدر فاعل
2	شَرِب	شَرْب ، شُرْب	الثانية قراءة نافع وعاصم والأولى قراءة الباقين، وهي ما وافقت القياس، وهما لغتان جيّدتان سمعتا من العرب.
3	نَصَحَ	قراءة الجمهور نَصُوحاً، نُصُوحاً قراءة الحسن وخارجه وأبي بكر عن عاصم	مجيئه على فَعُول أنكره الأخفش قليل، كما أتى على فَعَالة وفِعال.
4	سَدّ	سَدّا حَفَص وحمز ة والكسائي، سُدّاً قراءة الباقين	فجاءت قراءة حمزة وحفص والكسائي على قياس مصدر فَعل عندهم.
5	ضَرّ	ضُرّاً قراءة حمزة والكسائي ، ضَرّاً قراءة الباقين	قال المبرد المصدر بالضم، وهو خلاف قياس مصدر هذا الفعل عندهم وقيل: هما لغتان.
6	كَرِه	كُرْهاً قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كَرْهاً، قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو	قال الأزهري جميع ما في القرآن بالفتح إلاّ الذي في البقرة. وهو قياس المصدر (فَعْل) وقيل: هما لغتان. فالقراءة الأولى خلاف قياس المصدر عندهم، والثانية قراءة الفتح على قياس المصدر.
7	خَتَم	خَاتَمه قراءة الكسائي، خِتامه قراءة الباقين	لم تجئ تلك القراءت ان على قياس المصدر.
8	شَغَل	شَغَل شُغْل قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو شغُل، عن أبي عمرو، وكذا شُغُل	أورد ابن منظور(الشَّغْل، الشَغَل، والشُّغُل والشُّغْل) وقال كلها واحد. وقد شَغَلَه شَغْلاً وشُغْلا، الأخيرة عن سيبويه فمصدر فَعَل المتعدي فَعْل، وهذا ما ذكره ابن عصفور مع غيره من وجوه، وكلتا القراءتين خالفتا قياس مصدر الفعل.
9	وَتَر	وِتْر قراءة حمزة والكسائي وخلف، وَتْر لغة تميم، وقراءة الجمهور على لغة قريش	لم تجئ كل تا القراءتين على قياس المصدر عندهم.
10	وَقَدَ	الوقُود قراءة الحسن ومجاهد، أجازهما المبرد، لكنه الوَقود قال الضم في المصدر أكثر.	جاءت على قياس جاء المصدر على فعول، وأجازه الأخفش والفراء والمبرد.
11	دَفَع	دَفع قراءة أبي عمرو وابن كثير	فقراءة أبي عمرو وابن كثير والكوفيين

		والكوفيين، دِفاع قراءة الحسن وأبي جعفر ونافع	هي قياس مصدر فَعل المتعدي ودفاع قياس مصدر فاعل.
12	رَكَب	رُكوب- رَكوب	جاء رُكوب على قياس مَنْ أجازوا مجيء فعل المتعدي على فُعُول.

يخلص الباحث من هذا الجدول أنّه ليس من الدقة أن نحكم بقياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي، وإذا كان قياسهم المزعوم لم يتحقق في أعلى النصوص فصاحة، فعلى أي أصل استندوا في قياس مصادر هذه الأفعال؟.

المبحث الثاني
مصادر الأفعال الثلاثية اللازمة

مصادر فَعَل اللازمة:

ومما جاء من مصادر فَعَل اللازم في الربع الأخير من القرآن الكريم قوله تعالى :

﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [1] قال الشوكاني: (ونباتاً إمّا مصدر لـ(أنبت) على حذف الزوائد، أو مصدراً لفعل محذوف، أي أنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً)[2]. وقاسه النحّاس على تَقبّل وقَبل في قوله: ((مصدر تَقَبّل تَقبُّل، إلاّ أنّ معنى تَقَبّل وقّبِل واحد، فالمعنى فقبلها ربّها بقَبول حسن، ونظيره: وقد تطويتُ انطواء الحضب[3]؛ لأنّ معنى تطَوّيتُ وانطويتُ واحد. قال أبو جعفر الحضب: الحيّة، ومثله: وليس بان تتّبعه اتباعاً(4). وأنبتها نباتاً حسناً، ولم يقل إنباتاً؛ لأنّه لمّا قال أنبتها دلّ على نبت))[5].

ويتضح من كلام أبي جعفر النّحاس أنّ هذا مما يمكن عدّه من قبيل اللغات وتداخل المعنى، حيث ذكر أنّ تقّبل وقَبِل بمعنى واحد، وكذا تطويت وانطويت، وتتبعّه، وتبعته، وأنبت ونبت، فجاء مصدر فَعَل اللازم، وهو نبت على فَعَال، وهذا ما أجازه ابن يعيش في مصدر فَعِل اللازم، وإن كان قياسه عند ابن مالك فُعُول فيكون إذ ذاك مخالفاً للقياس.

([1]) سورة نوح، الآية (17)
([2]) الشوكاني فتح القدير 418/5.
([3]) البيت لرؤبة في ديوانه، ص66، وفي الكتاب 244/2، وفي اللسان(طوى).
([4]) البيت للقطامي، وصدره: *وخير الأمر ما استقبلت منه* في ديوانه، ص 32، وفي الكتاب 244/2
([5]) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط2، 1405هـ 1985م، 371/1.

وهذا ما ذكره الفراء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ مِن قِيَامٍ وَمَا كَانُواْ مُنتَصِرِينَ ﴾[1]. ولو كانت من إقامة لكان صواباً، وطرح الألف منها كقوله: جَلّ وعزَّ {وَاللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً} ولو كانت إنباتاً لكان صواباً)[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾[3]. وكان عيسى بن عمر يقرأ (قياماً) قواماً، بفتح القاف، وكان أبو حاتم يرى أنَ قواماً بفتح القاف خطأ، لأنّ القوام عنده امتداد القامة)) [4] قال المبرد: ((وتكون الزيادة فيكون على فُعُول، وفَعَال وفِعال نحو)) ((قُمتُ قياماً، وصُمتُ صياماً، ولقيته لِقاء)[5].

وعلى مذهب المبرد تكون قراءة عيسى بن عمر صواباً؛ لأنّها على فَعَال.

وقياس مصدر فَعَل اللازم عند ابن مالك على فُعُول. فقول المبرد بتعدد مصادر هذا الفعل يشير إلى عدم التزام هذه الأفعال لصيغة معينة.

ومما جاء من مصدر فَعِل اللازم على فَعال، ما جاء في اللسان: رَشَد بالفتح، يَرْشُد رُشْداً، بالضم، ورَشد بالكسر، يَرْشُدُ ورَشاد فهو راشد ورشيد، وهو نقيض الضلال)). ويلاحظ من كلامه أنّ (فَعَال) أتى مصدراً ((فَعِل اللازم، وقبلا أتى مصدراً لـ((فَعَل) اللازم، وإنْ كان قياسهما عند ابن مالك فُعُول مصدر فَعَل، وفَعَلٌ مصدر فَعِل، وأرى أنّ اختلافهم في مصادر هذه الأفعال، مردّه إلى اختلاف بنيةِ الفعل حيث أورده ابن منظور على فَعَل وفَعِل.

ورُشْد(أي فُعْل يخالف قياس فَعَل. وذكر الفيروز أبادي أنّ رشد يأتي في بابي نصر وفرح ويأتي مصدره على رُشداً ورَشداً ورشاد[6].

ومنه قوله تعالى :﴿ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [7]. قال القرطبي: ((تقول: لَغَب

(1) سورة الذاريات، الآية 45.
(2) الفراء، معاني القرآن 88/3.
(3) سورة النساء، الآية (15).
(4) أبو حيّان، البحر المحيط 169/3.
(5) المبرد، المقتضب 123/3-124.
(6) القاموس المحيط، (رشد)، ص 641.
(7) سورة ق الآية 38.

يلْغَبُ لُغُوباَ ضعيفة فيه))[1] ويظهر أنّ اختيار القرطبي تضعيف الوجه الثاني تأثراً بالقياس؛ لأنّ مصدر فَعَل يَفْعُل : قَعّد يَقْعُد قُعُوداً، وَصَدّ صُدُوداً وقياس مصدر فَعِل اللازم (فَعَل) باب فِرح: فَرَحاً.

وهذا ما جعل الفراء يحكم بشذوذ قراءة عبد الرحمن السّلمي في قوله: ((وقرأها عبد الرحمن السلمي لَغوب بفتح اللام، وهي شاذة))[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[3] قال النحاس: ((اسم للمصدر عند الخليل، والمصدر الصّد، والكوفيون يقولون هَُما مصدران) [4]. فعلى قول الخليل فإنّ مصدره الصَدّ(فَعْل)، وهو قياس المتعدّي، بينما يأتي الفُعُول مصدراً للفعل اللازم، مما يخرجه عن القياس، أمّا على قول الكوفيين فيكون الصُّدُود فعول موافقاً لقياس مصدره أي مصدر فَعَل اللازم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴾[5]، وقال الأخفش: ((إنْ شئت جعلته جماعة الشُكر وجعلت الكفور جماعة الكفر، مثل الفَلس والفُلُوس، وإنْ شئت جعلته مصدراً واحداً في معنى جميع، مثل قعد قُعُود، وخرج خُروجاً)) [6]. فجاء مصدر شكر على شكور، وهذا إذا قلنا بلزومه؛ لأنّه يجوز شكرت له ونصحت له، وعلى هذا فقياس مصدره فُعُول وجاء موافقاً له، أمّا إذا قلنا إنّه متعدٍّ نحو شكرتُ محمداً، فإنّ قياس مصدره فَعْل (شكر)، ولم يُسمع، مما يدل على عدم قياسية مصادر هذه الأفعال.

مصدر فَعِل اللازم:

ومنه قوله تعالى :﴿ لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابًا ﴾[7] قرأ حمزة وحده (لابِثِينَ) بغير ألف،

([1]) الجامع لأحكام القرآن 24/17.
([2]) معاني القرآن 80/3.
([3]) سورة النساء، الآية 61.
([4]) النحاس، إعراب القرآن 467/1.
([5]) سورة الانسان، الآية 9.
([6]) سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، معاني القرآن، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب- بيروت، ط1 1985م، 721/2-722.
([7]) سورة النبأ، الآية 23.

وقرأ الباقون(لابِثِينَ) بألف[1]. قال أبو منصور: يُقال: لبِث الرجل يَلْبث لُبْثاً ولبْثاً فهو لابث، ويُقال: هو لَبِثٌ بمكان كذا وكذا، إذا صار اللَّبْثُ شأنه)) [2].

قال الفيروز أبادي: (اللَّبْثُ) ويضم، واللَّبَثُ مُحرّكة، واللّباث واللُّباث واللُّباثة واللَّبيثة: المكث. لبث كسَمِع، وهو نادر؛ لأنّ المصدر من فَعِل بالكسر قياسه بالتحريك إذا لم يتعدَّ، وهو لابثٌ، وألبثَهُ ولبْثة، واللُّبْثة بالضم التوقف))[3].

فعلى قراءة حمزة يكون مصدراً على فَعِل، وذكر ابن منصور فُعْلاً وفَعْلاً، ووافقه الفيروز أبادي فيهما وزاد (فَعَلاً) وذكر أنّ قياس مصدر فَعِل اللازم بالتحريك أي فَعَل، ووصفه ما عداه بالندور متابعاً لقياس النحويين.

ومهما يكن من أمر هذه المسألة فمجيء المصدر على هذه الوجوه، مما يدعم حُجّة المانعين للقول بقياسية مصادر هذه الأفعال.

ومنه ﴿ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ﴾ [4]. قرأ حفص فكهين بغير ألف، وأثبتها الباقون [5]. وفي القاموس المحيط: ((والاسم الفكيهةُ والفُكاهة بالضم، وفَكه ك(فَرِح) فَكهَاً....)[6]. فعلى قراءة حفص أتى مصدر فَكه اللازم على فَعِل، وهو خلاف خلاف قياس مصدر هذا الفعل، وهو(فَعَلٌ).

مصادر فَعُل اللازم:

قال ابن يعيش: ((وأمّا ما كان لا يتعدى مختصاً ببناء لا يشركه فيه المتعدّي فهو فَعُل؛ وذلك لما يكون خصلة في الشيء غير عمل ولا علاج، ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها وهي فَعَال وفَعَالة وفَعَل، فالأول: جَمُل جَمَالاً وبَهُو بَهاءً. والثاني: قَبُح قباحة، وبَهُو بهاءة، وشَنُع شَنَاعة ووَسُمَ وَسَامَة. والثالث: حَسُن حَسَناً، ونَبُل نبلاً. وفاعلة أكثر، وقد يجيء مصدره على فَعْل، قالوا: ظَرُف ظَرْفاً جعلوه كالسّكن، وعلى فَعَل قالوا شَرُف شَرَفاً، وشبّهوه بالغضب والبَطَر، لاشتراكهما في عدم التَعدي، وقد جاء على فِعل نحو عَظُم عِظَماً وصَغُر صِغَراً وكبُر كِبَراً جعلوه كالشّبع، وقالوا قَبُح قُبُوحة وسَهُل سُهُولة بنوه على فُعُلة، كما بنوه على فَعَالة كالقباحة، وربما جاء على

([1]) السبعة في القراءات، ص 668.، فتح القدير 515/5.
([2]) أبو منصور الأزهري، معاني القرآن، ص117.
([3]) القاموس المحيط (لبث)، ص 1452..
([4]) سورة المطففين، الآية 31.
([5]) الرَعيني، الكافي في القراءات السبع، ص229.
([6]) القاموس المحيط، (فكه)، ص 1261.

فَعَلَة، قالوا كَثُر كَثَرة وكثارة على القياس، وقالوا: كدُر الماءُ كُدُورة، وكدُر كدَراً، وكَدُر الطائر كُدرة، صار لونه كُدرة وهي غبرة))[1].

ومما جاء من ذلك في الربع الأخير من القر آن الكريم قوله تعالى : ﴿ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًاۖ ﴾[2]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ((حُسْناً بغير ألف. وقرأ عاصم وحمزة

والكسائيّ(إحساناً) بألف[3]. وأوضح مكي بن أبي طالب حُجّة من قرأ بكلتا القراءتين فقال: ((وحُجّة من قرأ على وزن إفعال)) أنّه جعله مصدراً لأحسن على تقدير أن يُحسن إليهما إحسانا، وحجة من قرأ على فُعْل أنه على تقدير حذف مُضاف)[4].

قال الزجاج: ((مَنْ قرأ حُسْناً بالتنوين ففيه قولان: أحدهما: وقولوا للناس قولا ذا حُسْن. قال: وزعم الأخفش أنّه يجوز أن يكون حُسْناً في معنى حَسَناً. قال: ومَنْ قرأ حُسْنى فهو خطأ لا يجوز أن يقرأ به))[5].

ويبدو أنّ ابن منظور أخذ في التخطئة تبعاً لقول أبي حاتم: قرأ الأخفش: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا ﴾[6]. فقلت: هذا لا يجوز؛ لأنّ حُسْنى مثل فُعْلى، وهذا لا يجوز إلاّ إلاّ بالألف واللام، قال ابن سِيدة: هذا نص لفظه، وقال: قال ابن جنّي. هذا عندي غير لازم لأبي الحسن؛ لأنّ حُسْنى هُنا غير صفة، ومثله في الفِعْل والفِعْلى: الذِّكر والذِّكرى؛ وكلاهما مصدر .. وروى الأزهري عن أحمد بن يحيى أنّه قال: قال بعض أصحابنا اخترنا حَسَناً، لأنّه يريد قولاً حسناً، قال والأخرى: مصدر حَسُن يَحْسُنُ حُسْناً، قال: ونحن نذهب إلى أنّ الحسن شيء من الحُسْن، والحُسْن شيء من الكُلِّ، قال: ويجوز هذا أو هذا، واختار أبو حاتم حُسْناً)) [7]. وذكر أبو حيان رَدَّ قراءة

(1) شرح المفصل46/6.
(2) سورة الأحقاف، الآية 15.
(3) ابن مجاهد،السبعة في القراءات، ص 596.
(4) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص 271.
(5) ابن منظور، لسان العرب، (حسن) 123/4.
(6) سورة البقرة، الآية 83.
(7) المرجع السابق(حسن) 123/4.

حُسْناً، فقال أبو بكر بن الأنباري: اتفق النحويون على رَدِّ هذه القراءة، وخَرّجها غيره على أنّها وقولهم: سُوءى مصدران كالرُّجعى، تقول في المصدر الحُسْن والحُسْنى والسّوء والسوءى، والعُذْر والعُذْرى جاءت مصدراً على فُعْل وفُعْلى بمعنى واحد))[1].

وكان عيسى بن عمر يقرأ(حُسْناً) في قوله تعالى: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ كما ذكر النحاس، وأنّه يقرؤها بفتحتين أي حَسَناً في الآية (بوالديه إحساناً) ويَفُتح الفتحتان عند المبرد في اللفظ، إذ يقبح في العربية أن تقول مررت بحسن على أن تُقيم الصفة مقام الموصوف؛ لأنّه لا يُعرف ما أردت) [2].

قال سيبويه: ((أمّا الفُعْل من هذه، فنحو: الحُسْن والقُبْح، والفعالة أكثر)) [3].

وهذا ما أشار إليه أحد المحدثين بورود القياس في مصادر بعض الأفعال بقوله: ((فقالوا كَرَامَة، ومَجَادَة وعَظَامَة، وأمّا ما لم يرد فيه القياس فهو من باب الاستغناء. ويبدو لي أنّ المصادر القياسية ((فَعَالة وفُعُولة)) دلالتها ثابتة، وأمّا مجيء (فَعُل) على غير قياس في بناء المصدر، فكأنّه ضرب من الدلالة على معان سلوكية غير ثابتة، لعلّها توافق الموقف ثم تتلاشى)) [4].

فمذهب سيبويه أنّ قياس مصدر فَعُل أكثره على فَعَالة، وقراءة الآية على (حُسْنا) أي فُعْل، مما يكون ورد على القليل وفاقاً لمذهب سيبويه ومن تبعه؛ مما يؤيد ما اخترناه، وهو أنّ مصادر الفعل الثلاثي سماعية.

ومنه قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ [5] قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (دَائِرَةُ السُّوْءِ) بضم السين. وقرأ الباقون: (دَائِرَةُ السَّوْءِ) بالفتح [6]. وبيَّن الفارسي معنى القراءتين فذكر الفتح بمعنى: عليهم دائرةُ السَّوْء كما ظنّوا ظنّ السّوْء... ومن قرأ دائرة السُّوء؛ فلأنّهم ظنوا ظَنّ السوء بالمسلمين وأرادوه بهم؛ فقيل عليهم دائرة السوء الذي أرادوه بالمسلمين، وتَمَنّوه لهم، وكأنّ الفتح أشدّ مطابقة في اللفظ وإنْ كان المعنيان

([1]) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مرجعة د. رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة- ط1 1419هـ، ج5، ص 2335.
([2]) النحاس، إعراب القرآن 150/3.
([3]) سيبويه الكتاب 28/4.
([4]) حسن عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص 184.
([5]) سورة الفتح، الآية(6).
([6]) ابن مجاهد،السبعة في القراءات، ص 603.

متقاربين)) [1]. وما ذكره الفارسي هو اختيار الفراء: ((وفتح السين من السَّوء هو وجه الكلام، وقراءة أكثر القُرّاء)) [2].

وقال في موضع آخر: (وقَلّما تقول العرب دائرةُ السُّوء)) والسَّوْء أفشى في اللغة وأكثر)) [3]، وعلل اختياره تعليلاً صرفياً فقال: ((فمن قال: (دائرة السَّوْء)، فإنّه أراد المصدر من سَوَئته سوءاً ومساءة ومسائية وسوائية فهذه مصادر، ومن رفع السين جعله اسماً كقولك: عليهم دائرة البلاء والعذاب)) [4].

فجاء مصدر فَعُل اللازم على(فَعْل)، وهو وجه الكلام كما ذكر الفراء والفارسي في قراءة الفتح؛ وهذا خلاف ما نقله ابن هشام في قياس مصدره: ((وما كان على فَعُل يَفْعُل بضم العين في الماضي والمستقبل فمصدره اللازم له فُعْل، نحو حَسُن حُسْنا، وقَبُح قَبَاحة، وسَمُح سماحة، وكَرُم كرَما، وشَرُف شَرَفاً)) [5].

ووصف ابن يعيش مجيء هذا الوجه(السَّوْء) بأنّه قليل: وقد يجيء مصدره على فَعْل، قالوا ظَرُف ظَرْفاً جعلوه كالسّكْت)) (6) فجاءت مصادر هذا الفعل على((فَعْل وفُعْل، واختاره ابن هشام، خلافاً لما اختاره واحتج له الفراء.

ومما سبق يتضح لنا ما يجوز في مصدر هذا الفعل من وجوه، مما يدعم مذهب القائلين بسماعية مصادر الأفعال الثلاثية.

ومما جاء من ذلك في الربع الآخير في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[7] قرأ الكسائي (مَطلِعَ) بكسر اللام، وفتحها الباقون [8]، وروى عبيد عن أبي عمرو (مَطْلِع بكسر اللام) [9].

قال أبو منصور: ((من قرأ مَطْلَعَ الفجر فهو مصدر بمعنى الطُّلوع. يُقال:

---

(1) الفارسي أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، 1971م ، 4/ ص356.
(2) الفراء، معاني القرآن 449/1.
(3) الفراء، معاني القرآن 65/3.
(4) المصدر السابق 449/1.
(5) شرح جمل الزّجاجي، ص 428.
(6) موفق الدين بن يعيش ،شرح المفصل 46/6.
(7) سورة القدر، الآية (5).
(8) الرعيني، الكافي القراءات السبع، ص 233.
(9) السبعة في القراءات، ص 693.

طلعت الشمس مَطْلعاً وطُلُوعاً. ومن قرأ َطْلع بكسر اللام فمعناه وقت طلوع الشمس، والعرب تضع الاسم موضع المصدر)) [1].

ووصف الكسائي قراءة الكسر بأ نَّها من اللغات التي ماتت: (من كسر اللام، فإنّه من طلع يَطْلَع، ومات يَطْلِع بكسر عين المضارع، وقد ماتت من لغات العرب كثير [2]. قال أبو حيان: (والمطْلَعُ: مصدر، والمطلعُ اسم زمان عند أهل الحجاز)) [3].

[3]. فقياس مصدر طلع عند النحاة طُلُوع فُعُول فمجيئه في القراءة على (مَفْعَل) مما يدعم حُجة المانعين للقول بقياسية مصادر الفعل الثلاثي.

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾ [4]. قرأ الجمهور (الْمَفَرُّ)، بفتح الميم مصدراً، كما تقدّم، وقرأ ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة بفتح الميم، وكسر الفاء على أنّه اسم مكان، أي: أين مكان الفرار؟ وقال الكسائي هما لغتان مَدَب ومَدِب ومَصَح ومَصِح، وقرأ الزهري بكسر الميم وفتح الفاء، على أنّه المراد به الإنسان الجيّد الفرار) [5].

وأوضح الأخفش علة ذلك بقوله: ((لأنّ كُلّ مصدر يُبنى هذا البناء، فإنّما يُجعل (مَفْعل): (أين المفرّ)؛ لأنّ كلّ ما كان فِعْلُه على يَفْعِل كان المَفْعِلُ منه مكسوراً نحو(المَضْرِب)، إذا أردت المكان الذي يُضْرِبُ فيه)) [6]. وذكر الفراء أنّ العرب تكسر إذا أرادت الاسم، ومنه قراءة الضحّاك وعبد الله بن مسلم (مجمِع) بكسر الميم في قوله تعالى: ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ [7].

قال الفراء: ((فإذا كان يَفْعل مفتوح العين آثرت العرب فتحها في(مَفْعَل) اسماً كان أو مصدراً، وربما كسروا العين في مَفْعِل، إذا أرادوا به الاسم، منهم مَنْ قال

(1) أبو منصور، معاني القراءات، ص155.
(2) انظر الكسائي، معاني القرآن، ص 230.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط 497/8.
(4) سورة القيامة، الآية (10).
(5) الشوكاني، فتح القدير 473/5.
(6) الأخفش، معاني القرآن 720/2-721.
(7) سورة الكهف، الآية (60).

((مَجْمِع البحرين)) وهو القياس وإنْ كان قليلاً)) [1]. أي أنّ قياس اسم المكان من الفعل الثلاثي إذا كان مضارعه مكسور العين في المضارعة أنّ يكون على (مَفْعِل). ويلاحظ من كلام الفراء أنّ قياسهم ربما يكون على القليل. وأن مصدر الفعل مَفْعَل، وهو خلاف قياس فَعَل اللازم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ [2]. قرأ نافع وابن عامر بضم الميم. وقرأ الباقون (في مَقَام) بفتح الميم. فذكر الفارسي أنّ مجيئه بالفتح اسم مكان. وبالضم يحتمل المكان والمصدر؛ وبيّن ذلك بقوله: ((من فتح الميم من (مَقَام) أراد به المجلس والمشهد، كما قال ((فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ)) [3]. ووصفه بالأمن يُقوِي أنّه يُراد به المكان، ووُصِف، بالأمن كما يوصف بالخوف)) [4]. وقال مكي بن أبي طالب؛ لأنّ المصدر لا يوصف بذلك؛ لأنّه اسم فعل)) [5].

فأمّا من ضَمّ؛ فإنّه يحتمل أن يريد به المكان من (أقام)، فيكون على هذا معنى القراءتين واحد اً. ويجوز أن تجعله مصدراً، ويُقَدّر المضاف محذوفاً، في موضع إقامةٍ أمين)) [6].

وعَبّر الفراء عن اختياره بقوله: ((والمقام بفتح الميم أجود في العربية)) [7]. ويبدو أنّه اختار كونه اسم مكان؛ لتناسبه مع السياق القرآني لوصفه. وعدم جواز وصف المصدر كما ذكر مكي، وأنّ المصدر يحتاج إلى تأويل.

فقراءة الضم تحتمل المصدرية والاسمية، وإنْ كان اختيار الاسم أولى. فقوله:

---

(1) الفراء معاني القرآن 148/2.
(2) سورة الدخان، الآية (51).
(3) سورة القمر، الآية (51).
(4) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ص328.
(5)مكي بن أبي طالب الكشف عن وجوه القراءات السبع، ص 265.
(6)مكي بن أبي طالب الكشف عن وجوه القراءات السبع، ص 328.
(7) الفراء، معاني القرآن 44/3.

(مُقام) يكون مصدراً لـ (قام) إمّا أن يكون ميميّا أو غيره، فيكون على غيره خلاف قياس النحويين لمصدره فَعَل اللازم.

ونخلص إلى أنّ تعدد هذه الصيغ، والقراءات الواردة فيها مع قوة الاحتجاج تُفيدُ دلالات متعددة في النص القرآني، وأنّ القول بقياس مصادر هذه الأفعال يحد من هذه الثروة اللفظية والمعنوية.

الفعل والقراءات الواردة فيه	موافقتها أو مخالفتها للقياس
1- أَنبَت نباتاً	جاءت على فَعَال، وقياس فَعَل اللازم فعول، وأفعل إفعال، مما يدل على أنّ القراءة جاءت خلافاً لقياس مصدر الفعل. قالوا أتى مصدراً لـ(أنبت) محذوف الزوائد، أو لفعل محذوف نبت.
2- قام (قياماً) قراءة الجمهور(قَواماً) قراءة عيسى بن عمر	أجاز المبرد مجيء مصدره على(فُعُول، فَعَال فِعال) وعلى مذهبه فالمصدران جائزان، وفاقاً للقراءتين، بينما خطّأ أبو حاتم قراءة عيسى بن عمر. وقياس مصدر فَعَل اللازم عندهم فُعُول؛ مما يشير إلى أنّ القراءتين جاءتا خلافاً للقياس.
3- لَغَب لُغُوباً قراءة الجمهور لَغِب لَغُوب اً قراءة عبد الرحمن السلمي.	قال القرطبي: لَغِب يَلْغَبُ لغُوب اً ضعيفة، مما يُظهر تأثره بالقياس؛ لأنّ مصدر فَعِل اللازم قياسه فَعَل، ووصف الفراء قراءة عبد الرحمن السلمي بأنّها شاذة،[1].
4- صَدّ صُدوداً	قال الخليل الصدود اسم مصدر، ومصدره الصّد، والكوفيون الصَدّ والصُّدود مصدران، فعلى مذهب الكوفيين بمجيء مصدره على فُعُول في أحد قوليهما يكون موافقاً للقياس؛ لأنّه مصدر فَعَل اللازم، وعلى قولهم صَدّ وفاقاً للخليل يكون مخالفاً للقياس؛ لأنّ فَعْل مصدر فَعَل المتعدّي.
5- شَكَرَ شُكُوراً	فإنّ شكور مصدر فَعَل اللازم، إذا قلنا بلزومه، وهذا ما ذكره الأخفش وإذا عُدّ متعدّيا نحو شكرته فهو خلاف القياس، لأنّ مصدر فَعَل المتعدّي شَكَر، ولم يُسمع.
6- لَبِث لَبثين قراءة	مصدره عند أبي منصور الأزهري (لُبْث، ولَبْث، ووصفهما الفيرو أبادي

(1) وجاء مصدر(رَشد)، وهو فَعَل اللازم على لغتين فتح وكسر عين الفعل، ففي اللسان رَشَد: رُشْد، وَرشاد، وقياسهما فُعُول، وفَعَل، وزاد الفيروزآبادي على هذين فَعَل، ويكون في هذا موافقاً لقياس مصدر فَعِل اللازم، وفي الصيغتين اللذين وافق فيهما ابن منظور تكونا مخالفتين للقياس.

حمزة لابثين قراءة الجمهور	بالندور؛ لأنّ المصدر من فَعِل بالكسر قياسه بالتحريك (لَبَث)، مما يدل على أنّ قراءة حمزة خلافاً لقياسهم.
7- فَكِه فَكِهين قراءة حفص فاكهين قراءة الباقين	قياس(فَكِه) وهو فَعِل اللازم فَعَل، مما يدل على مخالفة قراءة حفص لقياس مصدر الفعل.
8- حَسُن (حُسْنا) قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر. (إحساناً، قراءة عاصم وحمزة والكسائيّ).	قال ابن يعيش يكثر مصدره في ثلاثة (فَعَال، وفَعَالة، وفَعَل) وقد يجيء على (فَعْل، وفَعَل قال ابن يعيش يكثر مصدره في ثلاثة (فَعَال، وفَعَالة، وفَعَل) وقد يجيء على(فَعْل، وفِعَل، وفُعُولة، وربما جاء على فَعَلة). ومذهب سيبويه أنّ الفعالة أكثر. وذكر أحد المحدثين قياس يةفعالة تبعاً لسيبويه وفعولة. وقال الزجّاج (فَعَلاً) حَسَناً على تقدير مضاف. وأجاز الأخفش (حُسْنى) وخطّأه أبو حاتم وتبعه ابن منظور، وصححه ابن جنّي. ومجء القراءة على فُعْل يُخالف مذهب القياسيين.
9- ساء(السَّوْء) قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، السُّوء قراءة الباقين.	ذكر الفارسي أنّ كلتيهما لها معنى... وكأنّ الفتح أشدّ مطابقة في اللفظ، وذكر الفراء أنّ فتح السين هو وجه الكلام، وقلما تقول العرب دائرة السُّوء فجاء مصدر (فَعُل) اللازم على (فَعْل)، وهذا خلاف ما نقله ابن هشام في مصدره، حيث ذكر أنّ قياس مصدره (فُعْل)، وقد يجيء على(فَعَالة وفَعَل). ووصف ابن يعيش مجيء مصدره على(فَعْل) بأنّه قليل؛ مما يوضح أنّ كلتا القراءتين لم تجىء على القياس.
10- طلع مَطْلَع قراءة غير الكسائي مَطْلِع قراءة الكسائي.	قال أبو منصور: من قرأ (مَطْلَع الفجر) فهو مصدر بمعنى الطُّلُوع. ومَنْ قرأ مَطْلِع بكسر اللام فمعناه طُلُوع الشمس، والعرب تَضَعُ الاسم موضع المصدر. قال الكسائي مَنْ كسر اللام فإنّه من طلع يَطْلِع. فقياس مصدر فعل اللازم فُعُول وكلتا القراءتين لم توافق قياس المصدر إلا إذا عُدّ مَفعل اسم زمان.
11 فَرَّ(مَفَر) قراءة الجمهور (مَفِر) قراءة ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة	الكسائي: هما لغتان، الأخفش: كلّ مصدر يُبنى هذا البناء فإنّما يُجعل (مَفْعِلا). وإذا أراد المكان قال (المفرّ). وكلتا القراءتين لم تج ىء على قياس مصدر فعل اللازم.
12 قام(مُقَام) قراءة نافع وابن عامر، و(مَقام) قراءة الباقين.	قال الفارسي: بالفتح اسم مكان، وبالضم يحتمل المكان والمصدر. قال الفراء: والمقام بفتح الميم أجود في العربية. واختيار المكان يناسب سياق المعنى. ويلاحظ أنّ قراءة الضم تخالف

	قياس المصدر.

خاتمة البحث ونتائجه

إنّ البحث في بنية الكلمة العربية، وفي مصادر الفعل الثلاثي خاصة مما اضطربت فيه آراء النحاة بين السماع والقياس؛ وذلك لتعدد وجوه مصادر هذه الأفعال، تبعاً لتعدد أبواب الفعل الثلاثي، ويلاحظ ذلك بما ظهر في هذا البحث في القاموس المحيط ولسان العرب وغيره ما من معاجم اللغة، مما يدلل على أنّ بناء الفعل الثلاثي يتوقف على ما جاء في القرآن العظيم ، وما سُمع من كلام الفصحاء.

وهذا ما أيدته القراءات القرآنية التي أوردناها في هذا البحث في الربع الأخير من القرآن الكريم، وكانت خُلاصة ذلك ما يلي:

1- تعددت مصادر الأفعال الثلاثية فيما ورد من وجوه القراءات.

2- ما أبرزته الدراسة في هذه القضية، مؤيداً بكون القراءة سنة متبعة وأنّها توقيف ليس اجتهاد، يفيد احتمالها من غير شك لوجه من وجوه العربية.

وأنّه ووفقَ شروط القراءة الصحيحة من التزام صحة السند، يؤمن معها عدم التحريف والتعديل، والوثوق بما يترتب عليها من أحكام.

كون القراءة أعلى النصوص النثرية فصاحة، ويفضلها على المنظوم من أشعار العرب؛ لأنّه مكان للضرورات، مما يصعب معه إصدار حكم يُعتمد عليه في مقابل القراءة التي لا يحكمها قياس نحاة ولا فُشُو لغة.

أثبتت الدراسة أن مصادر هذه الأفعال الثلاثية الواردة في الربع الآخير من القرآن الكريم، في الغالب منها لا توافق مذهب القائلين بقياسية مصادر الأفعال الثلاثية؛ وذلك وفق الإحصاء الوارد في البحث حيث جاء الحديث عن مصادر الفعل المتعدّي في اثني عشر موضعاً، لم تج ىء القراءات على قياس المصدر في خمسة مواضع هي:

((نُصُوحاً، نَصُوحاً)) إذا قلنا إنّها مصدر فَعَل المتعدّي، فإنّ مصدره فَعْل، إلاّ إذا قلنا بلزومه أي نصحت له. فيكون قياسية نُصُوحاً وهي خلاف قراءة الجمهور.

و(خاتَمه وخِتامه) فالأولى قراءة الكسائي، والأخرى قراءة الباقين وكلتاهما لم تجيء على قياس المصدر عندهم

. و(وُقُود، وَقُود) مصدر(وَقَد) وقياس مصدره (وَقْد)، مما يظهر أنّ القراءتين جاءتا خلاف قياس مصدر الفعل

. و(رُكُوب، ورَكوب) فمصدر فَعِل المتعدِّي (فَعْل) مما يدل على أنّهما جاءتا خلاف القياس.

(شُغْل شَغْل) الأولى قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والثانية عن أبي عمرو، وقد شَغَلَه شَغْلاً وشُغْلا، الأخيرة عن سيبويه فمصدر فَعَل المتعدي فَعْل، وهذا ما ذكره ابن عصفور مع غيره من وجوه، وكلتا القراءتين خالفتا قياس مصدر الفعل.

وجاءت في سبعة مواضع بقراءتين وافقت إحداهما قياس مصدر الفعل، وخالفته الأخرى وهي:

شَرْب وهي قراءة غير نافع وعاصم وافقت القياس وخالفت قراءتهما شُرْب قياس مصدر الفعل.

سَدّا قراءة حفص وحمزة والكسائي وهي قياس المصدر، وخالفته قراءة (سُدْا) وهي قراءة الباقين.

وجاءت قراءة (وَطْأً) مصدراً لـ "وَطَأَ" موافقة للقياس، وخالفت (وِطاء) وهي قراءة أبي عمر وابن عامر ومجاهد مصدر وطأ، إلا إذا قيل إنّها مصدر فاعل وافقت إحداهما القياس وخالفت قياسه الأخرى.

ضَرَا قراءة غير حمزة والكسائي، ضُرّا قراءة حمزة والكسائي، وهي خلاف قياس مصدر فَعَل المتعدِّد وإن ذكر المبرد أنّ قراءة الضم هي المصدر فتكون خلاف قياس مصدرهم.

كَرْها قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وهي قياس مصدر فَعَل، و(كُرْها) قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، وهي خلاف القياس.

ومنها (وَتْر) قياس مصدر فعل، وهي قراءة الجمهور(لغة قريش)، و(وِتْر) قراءة حمزة والكسائيّ وخلف (لغة تميم) وهي خلاف قياس هؤلاء. مع ضرورة التأكيد على أنّ لغة تميم من اللغات التي يَحتجُّ بها، وذلك يقدح في قياسهم المزعوم.

ومنها (دَفْع) قراءة أبي عمرو وابن كثير والكوفيين، وهي قياس مصدر فَعَل، و(دِفاع) قراءة الحسن وأبي جعفر ونافع، وهي قياس مصدر فاعل.

وجاءت مصادر الفعل اللازم في ثلاثة عشر موضعاً منها اثنان يجوز فيها كونها اسم زمان (مطلع) أو مكان (مفر، مقام).

وكون مطلع مصدراً اختيار أبي منصور الأزهري، وقياس فَعَل اللازم فُعُول. و(مفر) اختيار الأخفش، مع أنّ قياس مصدره فُعُول أيضا و(مُقام)، واختار الفارسي

احتمال كونه مصدراً بضم الميم، وقياس مصدر(قام) فُعُول؛ لأنّه فعل اللازم.

وجاءت مصادر خمسة منها خِلاف القياس وهي:

(أنبت- نباتاً)؛ لأنّ قياسه إنبات.

(لبث – لبثين قراءة حمزة)، إذ قياس فَعِل اللازم فَعَل كـ(فِرح – فَرَحاً).

فَكِه (فَكِهين) قراءة حفص، حيث جاءت قراءة حفص على(فَعِل)، وقياس المصدر عندهم فَعَل.

قام (قِياماً) قراءة الجمهور، و(قواماً) قراءة عيسى بن عمر، والقراءتان على خلاف ما ذهبوا إليه، لأنّ مصدر فعل اللازم فُعُول

وحَسُن (حُسْناً) وقياس مصدره فعالة وفُعُولة، وجاء مصدره قليلاً على صيغ أخرى؛ مما يدل على أنّ القراءة تخالف ما ذكروا من قياس مصدر هذا الفعل .

ويترجح عدم القياس في مصادرِ أربعةٍ منها:

1- لغب(لُغُوب) لَغُوب قراءة عبد الرحمن السلمي، وصفها القرطبي بأنّها ضعيفة؛ لأنها خلاف قياس فَعَل اللازم فُعُول.

2- صدّ (صُدوداً) وافقت القراءة مصدر فَعَل اللازم وهو فُعُول، وأجازه الكوفيون، و(صدٌّ). وجعل الخليل الصدود اسماً للمصدر، والمصدر الصدّ، وعلى قوله يكون خلاف القياس.

3- شكر(شكور) فإذا قلنا بلزومه فتوافق القراءة قياسهم، وإذا قلنا بأنّه مُتَعدٍّ فقد خالفت القياس.

4- ساء (السَّوْء، السُوْء) – ذكر الفراء أنّ فتح السين هو وجه الكلام، وخالف ابن هشام فذكر أنّ قياسه فُعْل، وذُكر في مصدره وجوه أخرى، مما يرجح عدم صحة القول بقياس مصدره.

وملخص ما سبق أنّ القول بقياسية مصادر الأفعال الثلاثية، لا يتحقق مع تعدد الصيغ الواردة في هذه المصادر، وما تذخر به اللغة من اشتقاقات وصيغ صرفية ميزتها عن سائر اللغات كما ظهر في القراءات الواردة في هذا البحث.

العناية بالتأصيل و إدماج القيم التي أهملها الدارسون عند دراستهم لشعر الأطفال.